سيطرة طالبان تفتح أبواب الحرب الأهلية في أفغانستان

ترك الأفغان لمصيرهم مجازفة أميركية غير محسوبة العواقب

لا يستبعد عسكريون ومحللون سياسيون اندلاع حرب أهلية في أفغانستان عقب انسحاب القوات الأميركية الذي بات وشيكا. ومن أجل تفادي هذا السيناريو الذي ستكون له تداعيات إقليمية كارثية، يدعو هؤلاء إلى تأمين الانسحاب بطريقة مدروسة تبقي لواشنطن آليات التحكم في مجريات الأحداث.

واشنطن – حذر الجنرال سكوت ميلر قائد قوات حلف شمال الأطلسي (ناتو) في أفغانستان الأربعاء، من خطر وقوع حرب أهلية في البلاد، عقب انسحاب قواته المقرر بحلول 11 سبتمبر المقبل، فيما تحقق طالبان مكاسب متسارعة في ميادين المعارك وهو ما قد يقود الجيش الأفغاني إلى الانهيار بعد حرمانه من الدعم اللوجستي الأميركي المرافق عن قرب لعملياته ضد الحركة.

وقال ميلر إن حركة طالبان وسعت المناطق الواقعة تحت سيطرتها خلال الفترة الأخيرة، في ظل تردي الوضع الأمني في البلاد.

وأضاف "استمرار الأوضاع الأمنية بهذا الشكل، ينذر بحتمية اندلاع حرب أهلية في أفغانستان، بعد انسحاب قوات الناتو"، مشددا على أن تزايد موجات العنف يصعّب الحل السياسي.

وطالب الجنرال الأميركي الحكومة الأفغانية بالعمل على بسط نفوذها على المدن والطرق السريعة الرئيسية، وترك المناطق الريفية ذات القيمة الاستراتيجية الأقل لطالبان.

وحدد الرئيس الأميركي جو بايدن 11 سبتمبر المقبل موعدا نهائيا لسحب جميع القوات من أفغانستان، إذ تصر طالبان على انسحاب القوات الأجنبية لإنهاء حرب استمرت 20 عاما، كلفت واشنطن حوالي 2.2 تريليون دولار، وأسفرت عن مقتل 2400 عسكري.

وبعد قرابة عشرين عاما في أفغانستان دون تحقيق ما كان يرجى أن تحققه بصورة كاملة، وما كان يصبو إليه المجتمع الدولي، بدأت القوات الأميركية في مغادرة البلاد في ظل وضع على الأرض يثير الإحباط الشديد بعد تحقيق طالبان مكاسب على الأرض.

ويحتفظ تنظيم القاعدة بعلاقات مع طالبان ويمكن أن تشكل تهديدا مجددا للولايات المتحدة في غضون أقل من عامين. وقد تنخفض هذه المدة الزمنية حال سقوط حكومة كابول في قبضة طالبان أو انزلاق البلاد إلى أتون حرب أهلية.

وفي اجتماعهما في البيت الأبيض الجمعة الماضي، بينما كان الانسحاب الأميركي يمضي قدما، أخبر بايدن نظيره الأفغاني أشرف غني أن الولايات المتحدة ستواصل دعم بلاده، ووعد بمساعدات إنسانية بقيمة 266 مليون دولار وأخرى أمنية بقيمة 3.3 مليار دولار.

وأعرب غني عن شكره لكنه لا يمكن أن يعيش في الأوهام. إذ أن بايدن يتركه وهو في حالة ضعف شديد، حتى لو لم يكن قد تقطعت به السبل (في الوقت الحالي)، حيث أن قدرة واشنطن على التأثير في الأحداث بمجرد اكتمال الانسحاب الرسمي ستتقلص.

وبدءا من الآن، يحتاج بايدن إلى أن يكون واضحا بالنسبة لما سيحدث من أمور سيئة، في الوقت الذي يبذل فيه قصارى جهده للتخفيف من الضرر الحتمي. ودون وجود أميركيين على الأرض، سوف يفقد رجال المخابرات أي اتصال مباشر بالأشخاص الذي يزودونهم بالمعلومات، ولن تتمكن قوات العمليات الخاصة من شن غارات إلا في حالات نادرة. ومن المرجح أن يكون أي وصول إلى قواعد في بلدان مجاورة مقيدا بشدة.

سكوت ميلر

هشاشة الأوضاع الأمنية تنذر بحتمية اندلاع حرب أهلية

وسوف يستغرق القيام بمهام جوية انطلاقا من الخليج وقتا أطول مما يقلص بشكل كبير الوقت الذي يمكن أن تقضيه الطائرات فوق الهدف.

ويحد تمركز حاملة طائرات قبالة السواحل من القدرات في أماكن أخرى، إذ إن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف تستطيع الولايات المتحدة، في ظل مثل هذه القيود، أن تحمي مصالحها الحيوية؟

وكما أشار أحد كبار القادة الأميركيين بالفعل، فإن ذلك يعني على الأرجح قصر الأهداف على الكيانات التي تشكل تهديدا على المستوى العالمي مثل القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية.

وحتى في ذلك الوقت، لن تكون الولايات المتحدة لديها القدرة على الحفاظ على ممارسة الضغط الدائم على مثل هذه الجماعات مثلما تفعل الآن.

و يرى محللون أنه يتعين أن تتمثل الأولويات في عرقلة أي هجمات على الولايات المتحدة وحلفائها، وتدمير القواعد ومعسكرات التدريب التي ربما يتجمع فيها المجندون. وحتى تحقيق تلك الأهداف الأكثر تواضعا سوف يتطلب مصادر جديدة لمعلومات استخباراتية يتعين تطويرها بسرعة. كما يتعين على الولايات المتحدة أن تستثمر الآن في زيادة القدرات الأفغانية.

و ينبغي أيضا على الولايات المتحدة أن تعمق العلاقات مع الاشخاص أصحاب النفوذ المحليين وقادة المجموعات العرقية، الذين لديهم أسبابهم الخاصة لمعارضة المتطرفين الأجانب.

وربما يستحق الأمر أيضا استكشاف التوصل إلى ترتيب أكثر رسمية لتبادل المعلومات الاستخباراتية مع جيران أفغانستان في المنطقة.

وتدرك الصين وروسيا وإيران وباكستان، مهما كانت خلافاتها مع الولايات المتحدة، أنها عرضة بالمثل، إن لم يكن أكثر، للهجمات التي تنطلق من أفغانستان. وبمجرد خروج القوات الأميركية من المنطقة، يتعين عليها أن تكون أكثر استعدادا لدعم جهود مكافحة الإرهاب المحددة الأهداف.

وبإمكان تلك الدول المجاورة أيضا أن تبذل المزيد من الجهد لمنع حدوث انهيار في أفغانستان يتيح للجماعات المتطرفة –بأن تزدهر– ناهيك عن دفع اللاجئين والمخدرات والإرهابيين عبر حدودها. ويتعين على الولايات المتحدة الضغط على تلك الدول لاستخدام نفوذها مع وكلائها الأفغان، بما في ذلك طالبان لإحياء عملية السلام المتوقفة بين الأفغان، إذ على الجميع أن يوضح أن أي حكومة يتم فرضها بالقوة سوف تواجه عزلة دولية وسوف يتم حرمانها من المساعدات وأموال التنمية.

وفي غياب الدعم القتالي المباشر، يتعين على الولايات المتحدة أن تبذل قصارى جهدها للحفاظ على قدرة الجيش الأفغاني على القتال.

وسوف يساعد الالتزام الجديد بالتمويل في هذا الصدد. ويتعين على القوات الأميركية وقوات حلف شمال الأطلسي أن تقوم بتدريب القوات الأفغانية خارج البلاد، مع ممارسة الضغط للقيام بإصلاحات لتأسيس جيش أقل حجما وأكثر استدامة.

ويعتبر محللون أن ترك أفغانستان لمصيرها يمثل بالفعل خيانة شائنة، كما أن تخلي الولايات المتحدة عن حلفائها الأكثر ولاءً هناك سيترك وصمة عار أخلاقية ربما لا تتمكن من محوها مطلقا.

انسحاب أميركي وشيك دون ضمانات

لا استفتاء لتقرير المصير في كاتالونيا

مدريد – أكد رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز الأربعاء أن الاشتراكيين الذين يتولون زمام السلطة في إسبانيا لن يقبلوا "أبداً" إجراء استفتاء لتقرير المصير في كاتالونيا، وهو مطلب رئيسي للانفصاليين الكاتالونيين الذين سيستأنفون المفاوضات مع مدريد في سبتمبر.

وأعلن سانشيز "لن يكون هناك استفتاء لتقرير المصير" مؤكداً أن الحزب الاشتراكي الذي يشغل منصب أمينه العام "لن يقبل أبداً بهذا النوع من الانجراف".

وأشار إلى أنه من أجل تنظيم استفتاء تقرير المصير يجب "أن يتوصل أولئك الذين يدافعون عنه إلى إقناع ثلاثة أخماس هذه القاعة بتعديل المادة الـ2 من الدستور الإسباني، وأن يصادق الإسبان والإسبانيات على هذا التعديل من خلال استفتاء".

ويعد من المستحيل إجراء هذا التعديل الدستوري بسبب معارضة القوى السياسية الثلاث الأبرز في المجلس (الحزب الاشتراكي والحزب الشعبي المحافظ وحزب فوكس اليميني المتشدد).

وتأتي تصريحات سانشيز غداة أول لقاء رسمي جمعه مع رئيس إقليم كاتالونيا الجديد الانفصالي المعتدل بيري أراغونيس الذي أعلن نهاية هذا الاجتماع أن استئناف الحوار حول النزاع السياسي بين الحكومتين سيتم الأسبوع الثالث من سبتمبر في برشلونة.

ويتمثل المطلب الرئيسي للانفصاليين في إجراء استفتاء لتقرير المصير في هذا الإقليم الغني الواقع شمال شرق إسبانيا ويقطنه 7.8 مليون نسمة.

وفي أكتوبر 2017 أجرت سلطات إقليم كاتالونيا برئاسة كارليس بودجيمون آنذاك استفتاء على الاستقلال رغم حظره من قبل مدريد. وبعد بضعة أسابيع أعلن قادة الإقليم الاستقلال.

وردت الحكومة الإسبانية، التي كانت في أيدي المحافظين، بإزاحة الحكومة الإقليمية ووضع الإقليم تحت سيطرتها.

وتسببت محاولة الانفصال هذه في أسوأ أزمة شهدتها إسبانيا منذ نهاية دكتاتورية فرانكو في عام 1975.

وفي بادرة مصالحة وافقت الحكومة الإسبانية اليسارية الأسبوع الماضي على العفو عن تسعة انفصاليين كاتالونيين حوكموا بالسجن من 9 إلى 13 عاماً لدورهم في محاولة انفصال الاقليم.

ويقول خبير السياسة في جامعة كارلوس الثالث في مدريد لويس أوريولز إن "قرارات الصفح ستساعد على تخفيف التوتر بين الحكومة الكتالونية ومدريد وتسهيل المفاوضات، لكن من الصعب أن يؤدي ذلك إلى اتفاق بين الطرفين". وأضاف "لا يزال ذلك بعيدا".

إيران لا ترى في إعدام القصّر انتهاكا لحقوق الإنسان

طهران – اعتبر دبلوماسي مسؤول في لجنة رسمية إيرانية أن إعدام الأطفال الجانحين ليس "رمزا لانتهاك حقوق الإنسان" وهي ممارسات تنتقدها الأمم المتحد بشدة.

وغالبا ما توجه المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للمنظمة الدولية وجمعيات حقوقية غربية، انتقادات للجمهورية الإسلامية على خلفية تنفيذ أحكام إعدام بحق أشخاص كانوا قاصرين لدى حصول الجرائم التي دينوا بارتكابها، في مخالفة لاتفاقية حقوق الطفل التي صادقت عليها إيران.

ونقل تقرير عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية قدمته المفوضة السامية ميشيل باشليه في 22 يونيو، قلق الأمين العام للأمم المتحدة إزاء "كثرة عدد أحكام الإعدام وعقوبات الإعدام المنفذة" في البلاد.

وأشارت باشليه إلى أن "أكثر من ثمانين من الجانحين الشّبان ينتظرون اليوم في أروقة الموت، يواجه أربعة منهم خطر التنفيذ الوشيك لعقوبة الإعدام".

لكن مجيد تفرشي مساعد الأمين العام للشؤون الدولية في اللجنة العليا لحقوق الإنسان الإيرانية المرتبطة بالسلطة القضائية، يعتبر أن هذه الانتقادات ليست في محلها.

وقال تفرشي "المبدأ وأهداف مؤسستنا هذه هي أن نخفض إلى الحد الأدنى وقدر الإمكان، عدد الأشخاص الذين يتم إعدامهم بعد الحكم عليهم بالعقوبة القصوى"، مضيفا "لكن أحدا لا يصفّق لإيران" لسعيها إلى ذلك. وتطرق تفرشي الآتي من خلفية دبلوماسية، إلى مسألة الأطفال الجانحين، أي المدانين بارتكاب جرائم قبل بلوغهم السن القانونية.

وأوضح "عندما نتحدث عمن هم دون الثامنة عشرة من العمر، نحن لا نتحدث عن أشخاص في السادسة أو الخامسة من عمرهم. نحن نتحدث بشكل أساسي عمن هم في السابعة عشرة، شبان كبار.. وجدت المحكمة أنهم بلغوا النضوج الذهني" لإدراك تبعات أفعالهم.

وشدد المسؤول على أن أحكام الإعدام في إيران تستند إلى الشريعة الإسلامية، مبرزا أهمية حق عائلات الضحايا في العفو عن مرتكب الجريمة واعتاقه بالتالي من تنفيذ الحكم الصادر بحقه.

ووفق القوانين النافذة، تصل عقوبة بعض الجرائم في إيران، لاسيما منها القتل، إلى الإعدام. لكن عفو عائلة الضحية (أولياء الدم) عن المدان، يتيح عدم تنفيذ عقوبة الإعدام بحقه.

وشدد تفرشي الذي شغل سابقا منصب سفير بلاده في نيوزيلندا، على أن المعنيين يبذلون جهودا لإقناع العائلات بالعفو عن المرتكبين المحكومين بالإعدام.

وقال "نحن نرغب في أن يمنحوا العفو. نحاول أن نوفر لهم المال، نطلب منهم، نرجوهم.. ليس مرة واحدة فقط، بل (على مدى) ستة أو سبعة أعوام".

ووفق التقرير الأممي الأخير، نفذت السلطات الإيرانية حكم الإعدام بأربعة أطفال جانحين على الأقل خلال عام 2020. وتشدد اللجنة الإيرانية على أن الجمهورية الإسلامية تنظر بقضايا هؤلاء في محاكم خاصة، وتسعى إلى فرض عقوبات "بالحد الأدنى أو متدنية"، باستثناء حالات القتل العمد التي تنظر فيها محكمة جنائية يجلس على قوسها ثلاثة قضاة، يعملون على التثبت من أن الجريمة كانت "متعمدة وعن سابق تصوّر وتصميم"، ولا يتم تنفيذ حكم القصاص (الإعدام) إلا بطلب من "ولي الدم".

وفق تقارير أممية نفذت السلطات الإيرانية حكم الإعدام في أربعة أطفال جانحين على الأقل خلال عام 2020

وردا على أسئلة بشأن الاتهامات التي غالبا ما توجه إلى إيران من قبل الأمم المتحدة أو منظمات حقوقية غير حكومية مثل منظمة العفو الدولية، أو أطراف رسمية دولية، على خلفية عمليات تعذيب أو مراعاة الأصول القانونية في المحاكمات، يحيل تفرشي تلك الاتهامات إلى خانة "الدعاية" ضد بلاده.

واعتبر أن الدول الغربية هي التي تنتهك حقوق الإنسان من خلال "العقوبات الوحشية" التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران، أو صفقات الأسلحة التي تبرمها فرنسا والمملكة المتحدة، معتمدة بذلك سياسة الكيل بمكيالين.

دعوات لإنقاذ أطفال إيران

آبي أحمد يبرر هزيمته في تيغراي باستكشاف فرص السلام

أديس أبابا – برر رئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد الأربعاء انسحاب قواته والقوات الإريترية المتحالفة معها من إقليم تيغراي باستكشاف فرص السلام وبأن الإقليم الذي استعادت جبهة تحرير تيغراي السيطرة عليه " لم يعد محورا للصراعات".

وكان ذلك أول تصريح علني يصدره أي مسؤول بالحكومة الاتحادية في إثيوبيا منذ سيطرة قوات الجبهة الشعبية لتحرير تيغراي هذا الأسبوع على العاصمة ميكيلي، في تحوّل كبير للأحداث بعد صراع استمر ثمانية أشهر وأودى بحياة الآلاف.

وأرسلت إريتريا قوات إلى تيغراي بعدما شن الجيش الإثيوبي هجوما في نوفمبر الماضي ردا على هجمات قوات الإقليم على قواعد للحكومة الاتحادية. ونفت إريتريا على مدى أشهر وجود قوات لها في تيغراي، لكنها أقرت في وقت لاحق بوجودها ونفت مسؤوليتها عن أي انتهاكات.

وفي تناقض مع تصريحات آبي أحمد قال الجنرال باشا ديبيلي، المتحدث باسم فريق العمل الحكومي الإثيوبي المعني بإقليم تيغراي، إن "بمقدور الجيش العودة إلى ميكيلي عاصمة الإقليم في غضون أسابيع إذا لزم الأمر"، مضيفا أن "القوات الإثيوبية المتحالفة مع الحكومة انسحبت من الإقليم". ويروّج آبي أحمد فكرة أن انسحاب قواته والقوات الإريترية المتحالفة معها من الإقليم يأتي من أجل فسح المجال لوقف إطلاق النار والدخول في حوار مع من يعتبرهم متمردين، وهو ما يتناقض مع المعطيات الميدانية.

وليام دافيسون

قوات تيغراي حققت مكاسب من خلال الدعم الشعبي الشامل

ورغم الانتصار الذي أعلن عنه آبي أحمد بعد سقوط ميكيلي لم تتوقف المعارك بين قوات الدفاع عن تيغراي والجيش الإثيوبي المدعوم من قوات إقليم أمهرة وجيش إريتريا. لكن الاثنين مني الجيش الإثيوبي بهزيمة أمام قوات دفاع تيغراي التي استعادت ميكيلي بعد حوالي أسبوع فقط من شن هجوم مضاد كبير. وأفادت مجموعة الأزمات الدولية الثلاثاء أن قوات الدفاع عن تيغراي تسيطر "حالياً على الجزء الأكبر من الإقليم، بما فيه المدن الرئيسية".

وقال كبير محلليها وليام دافيسون إن هذه القوات حققت هذه المكاسب "من خلال الدعم الشعبي الشامل والاستيلاء على الأسلحة والإمدادات من خصومها".